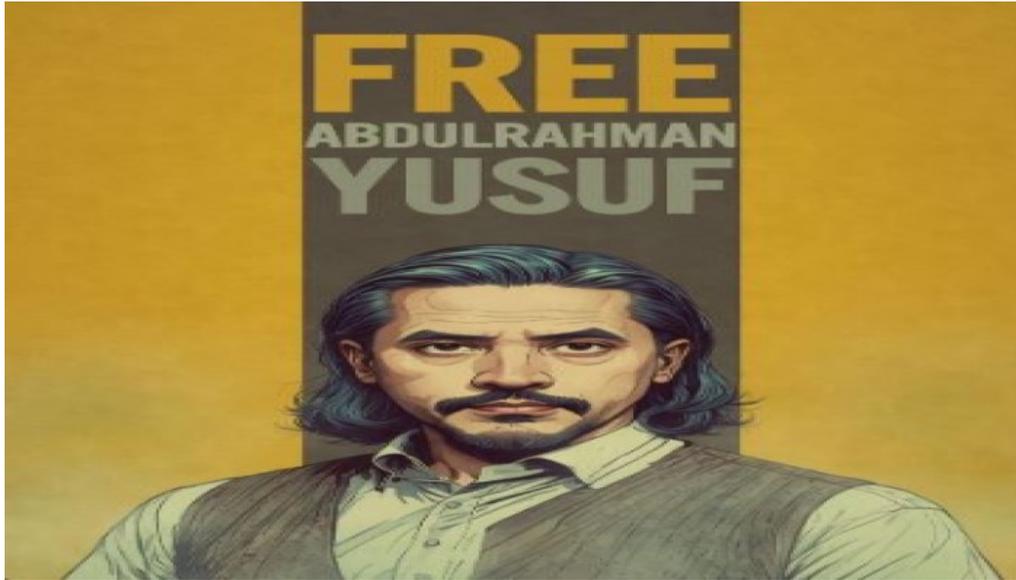


أسرة عبد الرحمن يوسف تتواصل مع الخارجية التركية لمعرفة مكان احتجازه



السبت 18 يناير 2025 03:00 م

دعت أسرة الشاعر عبدالرحمن يوسف القرضاوي الإمارات لضمان سلامته الجسدية والنفسية، مؤكدة في بيان أنها تتواصل مع الخارجية التركية للسعي لمعرفة مكان احتجازه، والتأكد من حصوله على حقوقه، كونه مواطناً تركياً. وكانت منظمات حقوقية مصرية ودولية طالبت السلطات التركية باتخاذ خطوات عاجلة والضغط الدبلوماسي لمعرفة مصيره والعمل على إطلاق سراحه في أسرع وقت "خاصة في ظل سجل الإمارات المعروف بانتهاكاته بحق سجناء الرأي وممارسة التعذيب ضدهم"، وفق بيان أصدره أخيراً.

أسرة الشاعر عبد الرحمن يوسف دعت أيضاً سلطات الإمارات، السماح لها ولمحاميه بالتواصل معه، وضمان حصوله على كافة حقوقه القانونية مع تقديم ضمانات واضحة لسلامته.

وفي 8 يناير الجاري، تسلمت أبوظبي من السلطات المختصة في لبنان عبد الرحمن يوسف بناءً على طلب التوقيف المؤقت الصادر بحقه من الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، والمقدم من الجهات المختصة بالإمارات "لارتكابه أعمالاً من شأنها إثارة وتكدير الأمن العام"، حسب ما نشرته وكالة الأنباء الإماراتية "وام".

أسرة عبدالرحمن يوسف عبرت عن بالغ استيائها وخوفها إزاء استمرار احتجازه في الإمارات دون السماح له بالتواصل مع محاميه أو أفراد أسرته بمن فيهم بناته الصغار.

ويعيش عبدالرحمن يوسف بظل عزلة شاملة منذ انطلاق الطائرة الإماراتية الخاصة به من لبنان إلى أبوظبي، كما أنه ليس مداناً بأي جريمة في الإمارات، وأن ما يُطلب منه هو فقط تحقيق أمام النيابة العامة، فقد كان من الواجب إظهاره وبدء التحقيقات معه خلال 48 ساعة كما تنص القوانين الإماراتية

الأسرة في بيانها ذكرت أنه "بعد مرور ثمانية أيام على احتجازه، لم يسمح له بالتواصل مع محاميه أو أسرته، مما يعد انتهاكاً واضحاً للقوانين المحلية والدولية."

وأشارت إلى أنها لا تستطيع نفي أو تأكيد "الأخبار السلبية"، المتعلقة بعبد الرحمن، التي "من بينها تعرضه للتعذيب وخطورة حالته الصحية ومفارقته الحياة"، لافتة إلى أن استمرار إخفائه بهذا الشكل "يثير مخاوف جدية ويعد مخالفة صريحة للقوانين التي تكفل حقوق المحتجزين."

ودعت الأسرة منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية إلى التدخل لدى السلطات الإماراتية لضمان سلامته والتأكد من حصوله على كافة حقوقه المكفولة بالقوانين المحلية والدولية وضمان عودته إلى أسرته بأسرع وقت ممكن.

والسبت الماضي طالبت 28 منظمة حقوقية بالإفراج الفوري عن الشاعر عبد الرحمن يوسف القرضاوي، كما حثت السلطات الإماراتية واللبنانية مسؤولة سلامته الجسدية والنفسية، وقال مصدر مقرب من أسرة يوسف إن الأسرة لم تتمكن من معرفة مكان احتجازه منذ تسليمه للإمارات.

وأوضح المصدر، الذي طلب عدم نشر اسمه، أن الأسرة "تتعامل مع عبد الرحمن حالياً باعتباره مختفياً، خاصة أنها لم تتمكن من تكليف محامٍ لمتابعة وضعه القانوني."

وأعربت المنظمات الحقوقية، في بيانها عن بالغ قلقها إزاء انقطاع الاتصال مع يوسف منذ 8 يناير الحالي "عقب صعوده على متن طائرة خاصة متجهة إلى أبوظبي، تنفيذاً لقرار صادر عن مجلس الوزراء اللبناني بترحيله إلى دولة الإمارات بناءً على ادعاء مقدم من المدعي العام الإماراتي"، حسب البيان.

انتقادات للإمارات

وسبق أن انتقدت هيومن رايتس ووتش ملف حقوق الإنسان في الإمارات، وقالت في تقرير نشرته في 2021، إن الإمارات "مسؤولة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في الداخل والخارج خلال 2020.

سجنت الحكومة المنتقدين السلميين، وشجعت انتهاكات العمل ضد العمال الوافدين منخفضي الأجر، وساهمت في انتهاكات خارج حدودها في ليبيا واليمن."

واعتقلت لبنان عبد الرحمن يوسف، في 28 ديسمبر الماضي، أثناء عودته من سوريا إلى تركيا عبر لبنان، بناءً على مذكرة تعاون أمني مع السلطات المصرية.

ونشر يوسف فيديو عبر إكس من المسجد الأموي أثناء زيارته لدمشق قبل توقيفه في لبنان، قال فيه "ندعو الله أن يوفّق الشعب السوري وقيادته الجديدة لمواجهة كل هذه التحديات الشريفة التي يخطط لها العالم أجمع، وعلى رأس المخططين والمتآمرين أنظمة الخزي العربي وصهاينة العرب في الإمارات والسعودية ومصر وغيرها، ونقول لهم لن تستطيعوا أن تفعلوا شيئاً أمام طوفان التغيير" وحسب بيان المنظمات الحقوقية، يستخدم التعاون الأمني بين الدول "كغطاء لانتهاكات جسيمة، مما يؤدي إلى توسيع دائرة الملاحقات والقمع، حيث تُستهدف هذه الممارسات لترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين أينما كانوا" وتُعد مثل هذه الحوادث تهديداً مباشراً للمنظومة الحقوقية العالمية، حيث يمثل ترحيل الأفراد قسراً واستهدافهم خارج حدود دولهم انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ويُرسخ سابقة خطيرة في القمع العابر للحدود."